E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.9
21 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم الإجمالي الذي تحقق منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي*

(الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الأهداف الرئيسية	١ - ٣	٢
ثانيا - أوجه النجاح	٤ - ١٧	٣
ثالثا - التغيرات الواعدة	١٨ - ١٩	٦
رابعا - التوقعات غير المنجزة	٢٠ - ٢٢	٧
خامسا - الأولويات الناشئة	٢٣ - ٢٧	٨

* أعدت هذا التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بوصفها الجهة المسؤولة عن المهام المتعلقة بالفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. وهو نتيجة مشاورات وتبادل معلومات بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات العلمية الدولية والوطنية، والوكالات الحكومية المهتمة، وعدد آخر من المؤسسات والأفراد.

070297 070297 97-01690

9701690

أولا - الأهداف الرئيسية

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١ (النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي)[١] مع مراعاة القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذا الموضوع في دورتها الثالثة المعقودة في عام ١٩٩٥. والهدف الرئيسي للفصل ١٠ من جدول الأعمال هو تشجيع اعتماد نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي. ومن المتوخى أن يتحقق ذلك من خلال مزيج من الأنشطة ذات الصلة بالإدارة، ودعم نظم البيانات والمعلومات، والتنسيق والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي. ونظرا إلى أن الفصل يتناول جانبا هاما يشمل عدة قطاعات من جوانب صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة فصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة الفصول الواردة في البابين الثاني والرابع.

٢ - وبصورة أكثر تحديدا، فإن أهداف الفصل ١٠، التي حددت أطر زمنية لتنفيذها هي كما يلي:

(أ) استعراض ووضع سياسات لدعم أفضل استخدام ممكن للأراضي والإدارة المستدامة لموارد الأراضي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦ (من المفهوم أن مصطلحي "الأراضي" و "موارد الأراضي" مستخدمان هنا بالمعنى العام والشامل وأنهما يشملان، على سبيل المثال، المياه والنباتات والحيوانات وغيرها من الموارد الطبيعية ذات الصلة بالأراضي)؛

(ب) تحسين وتعزيز نظم تخطيط الأراضي وإدارتها وتقييمها وذلك من موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٠؛

(ج) تعزيز المؤسسات وآليات التنسيق الخاصة بالأراضي وموارد الأراضي وذلك في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٨؛

(د) إنشاء آليات لتيسير مساهمة ومشاركة جميع الأطراف المعنية بشكل نشط، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦.

٣ - والهدف الأول هو أهم الأهداف المذكورة أعلاه، نظرا إلى أنه سيؤدي المهمة التكاملية الأساسية التي تكفل الجمع بين كل المدخلات والأنشطة. وعدم وجود نهج متكامل لإدارة موارد الأراضي سواء لأغراض الإنتاج أو الحفظ يشكل بمفرده أهم وجه من أوجه الإخفاق الحالية، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. والسبب المباشر لهذا، على ما يبدو، هو دائما تقريبا سبب مؤسسي، حيث أن نمو المؤسسات الإنسانية وتطورها - لأغراض جمع المعلومات واستيعابها، والتفاوض وصنع القرارات، وتوفير الخدمات والتنفيذ - يتأخران بشكل خطير عن مواكبة نمو السكان والتكنولوجيا والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا - أوجه النجاح

ألف - وضع السياسات والمنهجية

٤ - وضع كثير من البلدان، أو هي بصدد وضع سياسات وطنية تتعلق بالبيئة. بيد أن من الضروري ألا تظل مجرد سياسات، بل أن تترجم إلى برامج تنفيذ عملية. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة في هذا المجال في سياق مشروع مشترك يتعلق بوضع إطار هيكلي شامل يجمع بين الأطراف المعنية والمعلومات والمؤسسات مع توفير حوافز للإنتاج وحفظ البيئة. وتتمثل نقطة البداية في معرفة أن الإنتاج سيزيد وفقا لمدى إزالة المعوقات وتوفير الحوافز، وأن مستخدمي الموارد سيحفظونها عندما يكون ذلك في مصلحتهم. وثانيا، سيكون استخدام الموارد أكثر فعالية إذا ما أدير من خلال مفاوضات بين الأطراف المعنية، وعندما توفر لجميع الأطراف المعنية لمعلومات كافية كأساس للمفاوضات وصنع القرار. وبغية تحقيق ذلك، ينبغي إنشاء أطر مؤسسية ونظم للمعلومات. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمجموعات الأطراف المعنية التي هي الآن في وضع غير موات من حيث قدرتها على التفاوض على قدم المساواة.

٥ - ومن المسلم به أن القرارات والمفاوضات المتعلقة باستخدام نفس الموارد الأساسية تقريبا تتم على الصعيدين الاجتماعي والمؤسسي بدءا من مستوى المزرعة وانتهاء بالمستوى العالمي، وأن من الضروري تحقيق التكامل بين هياكل التفاوض وهياكل صنع القرارات على الصعيد الأفقي والصعيد الرأسي فيما يتعلق بالتخصيص والاحتياجات والأهداف. وعبارة "تخطيط استخدام الأراضي" التي كانت في الماضي تشير أساسا إلى التخطيط الحيزي للموارد المادية، وإلى التخطيط وحده، غالبا في نهج للتخطيط يتجه من القمة إلى القاعدة، لم تعد ملائمة أو كافية من عدة وجوه لوصف إطار كلي شامل يجمع بين جميع جوانب عملية إدارة الأراضي (والموارد المرتبطة بها) من أجل تحقيق الحد الأقصى من الإنتاج المستدام وتلبية كل الاحتياجات البشرية الأخرى من قبيل المأوى وحفظ التنوع البيولوجي.

٦ - وفي عام ١٩٩٥، عقدت مشاورتان للخبراء في إطار البرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد طورت المبادئ الآنفة الذكر تطويرا تاما، وأدمجت في مقترحات عملية. ويجري حاليا إعداد ثلاثة منشورات تصف هذا النهج. وتجري بالفعل مناقشة النهج الجديد كما بدأ يعتمد من جانب عدد من البلدان. وسيتواصل تطويره والدعاية له في عدة حلقات عمل ومؤتمرات مقبلة. ومع أن من المرجح أن يمر عدد من السنوات قبل أن تصبح هذه المبادئ معروفة على الصعيد العالمي، وقبل أن تكيف وتطبق على نطاق واسع، هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل فيما يتعلق بهذا الموضوع.

باء - نظم التخطيط والإدارة والتقييم

٧ - تشمل القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي تحقيق القدر الأمثل من المواءمة بين موارد الأراضي واستخدام الأراضي. ولا يوجد حتى الآن، أي نظام عملي متفق عليه دوليا يحدد تحديدا دقيقا الغطاء الأرضي أو استخدام الأراضي أو نظم الإنتاج. ويشكل ذلك عائقا خطيرا لوضع مجموعة شاملة من الإحصاءات المفصلة مما أدى بدوره إلى جعل رصد التغيرات في استخدام الأراضي والغطاء الأرضي أمرا صعبا. كما يشكل عدم وجود إطار مفاهيمي لوصف وتعريف استخدام الأراضي وغطائها واحدا من أخطر المعوقات بالنسبة لتحديد البدائل القابلة للتطبيق أو تحسين النظم الحالية لاستخدام الأراضي والانتاج. وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ ثلاث سنوات، بالتعاون مع مؤسسات وطنية، بمبادرة لوضع نظام منطقي وعملي لأغراض التحديد والتصنيف على السواء. ومن المقرر أن تنشر نتيجة هذا العمل في أواخر عام ١٩٩٦. وقبل ذلك، كانت هناك بالفعل مجموعات من برامج الحاسوب لتحديد وتخزين المعلومات عن الغطاء الأرضي وعن استخدام الأراضي كان قد تم إعدادها في إطار هذا البرنامج نفسه.

٨ - ولكن رغم صعوبات التحديد والمفهوم هذه تم وضع عدد من نظم المعلومات المتعلقة بموارد الأراضي. ويجري أيضا بصورة متزايدة إنشاء نظم للمعلومات الجغرافية تتفاعل مع قواعد بيانات تتضمن معلومات عن موارد الأراضي وكذلك معلومات اجتماعية واقتصادية، وذلك في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بل أحيانا على مستوى القرية، ومن المرجح أن يكون التقدم في هذا المجال سريعا في السنوات القليلة القادمة، وإن كان أسرع في الاقتصادات التي لها فرص أكبر للوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجية. وهناك جانبان يحركان حاليا هذه العملية هما: سرعة التحويل الرقمي للخرائط الموضوعية من كل المقاييس، والربط بين الموضوع وقواعد بيانات مؤسسية محددة. وفي الوقت نفسه، تحد التنظيمات الحكومية، والمؤسسات التجارية التي ترغب في بيع المعلومات، من مدى توفر هذه المعلومات للجمهور.

٩ - وفيما يتعلق بالمعلومات، ينبغي فهم ثلاثة جوانب أساسية فهما جيدا. وأولها هو أن المعلومات التي تمكن الأطراف المعنية من جميع الفئات من اتخاذ قرارات رشيدة، تشمل أكثر من مجرد التربة، والمناخ، وغير ذلك من البيانات المادية. وينبغي أن تتضمن أيضا معلومات عن الأسواق المحتملة، ومجموعات متنوعة من المحاصيل البديلة، ونظم الإنتاج والقوانين والتنظيمات، وتوفر المدخلات وأسعارها، وعددا من العناصر الأخرى. وثانيا، ينبغي أن تتوفر المعلومات بصورة منتظمة لكل الأطراف المعنية بما فيها الأطراف على المستوى الشعبي. ويتطلب ذلك التفكير الابتكاري في وضع النظم الملائمة لنشر المعلومات. وثالثا، ينبغي أن يجمع بين توفر المعلومات والتعليم والتدريب الملائمين فيما يتعلق بكيفية استخدامها وتحليلها، وكيفية التفاوض مع الفئات الأخرى من الأطراف المعنية من قبيل أصحاب المصالح التجارية، على نحو أكثر تكافؤا.

١٠ - وينبغي أن تدرك الحكومات أنها لن تتمكن وحدها من تحمل كل العبء فيما يتعلق بتوفير جميع المعلومات المتنوعة اللازمة على كل المستويات. وينبغي أن تضطلع مؤسسات القطاع الخاص من قبيل

مؤسسات الإذاعة والتلفزيون التجارية والصحف، ورابطات الأطراف المعنية بدور هام جدا. ويتيح الانتشار السريع لشبكات المعلومات ووصلات الشبكة الدولية "انترنت" الجاري حاليا في كافة أنحاء العالم فرصة النشر الفعال والهادف للمعلومات والبيانات اللازمة لصنع القرارات والتفاوض بشكل منطقي بين جميع الفئات الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف المعنية التي لم تكن تحصل عليها حتى الآن.

١١ - وينبغي التأكيد على الحاجة الى التدريب والتعليم في هذا المجال العام. ويشمل ذلك التدريب في مجال استخدام المعلومات وتفسيرها، وكذلك تشغيل نظم المعلومات. ويجري توفير عدد متزايد من مجموعات برامج الحاسوب لأغراض الرصد ورسم الخرائط وتحليل البيانات المتعلقة بموارد الأراضي واستخدام الأراضي على جميع المستويات. وتتوفر أيضا بصورة متزايدة البيانات المستشعرة من بعد التي تستخدم كمدخلات ومادة أولية لرسم خرائط موضوعية وخرائط لاستخدام الأرض، وللرصد البيئي.

جيم - المؤسسات وآليات التنسيق

١٢ - تشكل عمليات التصميم والتنفيذ في مجال تخطيط الأراضي وإدارتها عمليات معقدة تتطلب مشاركة عدة وزارات على الصعيد الوطني علاوة على مشاركة السلطات الإقليمية والمحلية والقطاع الخاص. ولا يوفر العديد من الترتيبات المؤسسية القائمة ظروفا تيسر النشاط المشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام، كما لا تحسن مشاركة المواطنين في إدارة الأراضي ولا تزيد من شفافية هذه الإدارة.

١٣ - وهناك حاجة الى إحراز قدر أكبر بكثير من التقدم في هذا المجال وبخاصة فيما يتعلق بهيكل المؤسسات الحكومية. وتتمثل أول خطوة في هذا الاتجاه في إقامة المزيد من الروابط الأفقية التي تشجع تبادل المعلومات وتساعد على كفالة اعتماج نهج أكثر تكاملا.

دال - المشاركة الشعبية

١٤ - تحظى الحاجة الى إشراك جميع الأطراف المعنية باستخدام الأراضي وإدارتها، وبخاصة المجتمعات المحلية والسكان المحليون بقبول متزايد كل يوم. وتتراكم حاليا مجموعة مفيدة من التجارب التي تخوضها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية في البلدان النامية وقد بدئ الآن في جمعها وتحليلها من منظور أنواع الهياكل التي تحقق أكبر قدر من النجاح فيما يتعلق بتمثيل مصالح الأطراف المعنية على المدى الطويل، ومن منظور أفضل السبل لإقامة هذه الهياكل. ففي بعض البلدان النامية، تؤدي القيود المفروضة على الموارد الحكومية الى انتقال المسؤولية من المستوى المركزي، وإعطاء المجتمعات المحلية المزيد من السيطرة على إدارة مواردها المحلية. وبصورة عامة، شهدت السنوات القليلة الماضية، إنشاء عدد كبير بالغ التنوع من المنظمات المحلية العاملة في مجال إدارة الأراضي (والموارد المرتبطة بها).

١٥ - ويجري الآن تنفيذ عدد متزايد من البرامج العملية الرامية الى إشراك السكان المحليين في إدارة الموارد أو الى جعلهم مسؤولين فعلا عن هذه العملية (بدلا من مجرد توفير فرصة لهم "للتشاور" فيما يتعلق بالبرامج التي تصممها وتنفذها الحكومات). ويجرى الآن صقل وتحسين بعض النهج الأصلية الأكثر نجاحا التي طبقت، الى حد كبير ولكن ليس بالكامل، في البلدان النامية، كما يجري تطبيقها في مجموعة من ظروف أكثر تنوعا. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، يجري استحداث برامج على المستوى الوطني ترمي الى تشجيع المزيد من المشاركة المحلية في تخطيط استخدام الأراضي وإدارة الموارد، أو يجري تعزيز تلك البرامج أو توسيع نطاقها على نحو كبير وبخاصة فيما يتعلق بالغابات، ومن بين هذه البرامج البرنامج النموذجي للغابات في كندا، والإدارة المشتركة للغابات في الهند، والبرنامج الحرجي المجتمعي في نيبال، وبرنامج العناية بالأراضي في استراليا.

١٦ - وتشير تجربة البنك الدولي في أفريقيا الى ضرورة إدارة موارد الأراضي على أدنى مستوى ممكن، مع استخدام نهج قائمة على الطلب وإشراك الأطراف المعنية، وبخاصة النساء، في صنع القرارات. ويؤكد البنك أيضا على أن من الضروري معاملة الأراضي على أنها مورد اجتماعي واقتصادي على السواء. وقد خلصت العديد من المنظمات الأخرى الى نفس هذا الاستنتاج، في القارة الافريقية وفي أجزاء أخرى من العالم.

١٧ - وفي السنوات الأخيرة، بذل المزيد من الجهود في عدد من البلدان لكي توفر للسكان سبل التعبير عن آرائهم حول الخطط المتصلة باستخدام الأراضي العامة أو تنظيم استخدام الأراضي الخاصة. وفضلا عن ذلك، شهدت السنوات الخمس الأخيرة زيادة سريعة في عدد المنظمات غير الحكومية على النطاق العالمي وفي مدى نفوذها ويوفر العديد منها أداة تكفل التعبير عن المصالح المحلية على الصعيد الوطني وحتى على الصعيد الدولي.

ثالثا - التغيرات الواعدة

١٨ - أقر المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بإدراجهم للفصل ١٠ في جدول أعمال القرن ٢١، بأهمية تشجيع اعتماد نهج متكامل لجميع جوانب إدارة موارد الأراضي؛ ومنذ عام ١٩٩٢، يسلم بصورة متزايدة على الصعيد الوطني، بالحاجة الى اتخاذ اجراءات تكفل تنفيذ هذا الالتزام. وخلال الشهور القليلة الماضية وحدها، طلب أكثر من ٣٠ حكومة المساعدة في هذا المجال من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. كما أصبحت السلطات الوطنية أكثر تفتحا فيما يتعلق بمناقشة ودراسة خيارات أكثر جوهرية جذرية تتصل بإدارة الأراضي قد تنطوي على تغيير الهياكل المؤسسية القائمة التي يمكن أن تشكل في كثير من الأحيان عائقا رئيسيا للعمل الفعال. ويوفر الحوار المتزايد مع الحكومات المهتمة، فرصة مثالية لمواصلة تطوير واختبار النهج المتكامل المقترح لجميع جوانب إدارة موارد الأراضي الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمشار اليه أعلاه، ولاستدراج المانحين والوكالات الإنمائية والبلدان المتلقية للمساعدة للدخول في حوار حول إقامة الشراكات.

١٩ - وقد أحرز عدد من البلدان تقدما عمليا كبيرا في تحقيق لا مركزية السلطة ونقل عملية صنع القرارات الى مستويات تيسر مشاركة السكان المحليين. ويسفر ذلك الآن عن نتائج تتمثل في زيادة مساءلة المؤسسات الحكومية على هذا المستوى وبداية اعتماد نهج لتوفير الخدمات يقوم على الطلب. وهناك أيضا مؤشرات تفيد بوجود شراكة متنامية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال التنمية وإدارة موارد الأراضي، وبوجود تفاهم متزايد لمواطن القوة والضعف لدى كل جانب.

رابعا - التوقعات غير المنجزة

٢٠ - هناك بالفعل وعي كبير بأهمية اعتماد نهج متكامل لتخطيط موارد الأراضي وإدارتها، كما أن من المشجع مشاهدة الاهتمام المتزايد بسرعة بالمقترحات التي تشترك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضعها بالاستناد الى المعارف المتوفرة حاليا والى تجارب الماضي. بيد أن من المتوقع أن يستغرق نشر وتنفيذ نهج مختلف لتخطيط موارد الأراضي على النطاق العالمي سنوات خاصة وأنه ينطوي على تغيير مؤسسي هام. ولذلك، ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا يتسم بالواقعية فيما يتعلق بالإطار الزمني اللازم لهذا البرنامج. وفضلا عن ذلك، سيتأثر إحراز تقدم نحو اعتماد هذا النهج، بعدم وجود موارد كافية. وقد ترتب على المناخ الاقتصادي الصعب السائد في الفترة التي تلت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أن الموارد الفنية النقدية المتاحة قد انخفضت في الواقع انخفاضا جذريا خلال هذه الفترة، بدلا من أن تزيد لكي تعكس الجهود الإضافية التي تتطلبها ضمنا متابعة هذا المؤتمر. وقد أثر هذا المناخ أيضا على قدرة مؤسسات الأمم المتحدة المعنية على إقامة الروابط المؤسسية اللازمة لاعتماد نهج أكثر شمولا وترشيدا فيما يتعلق بهذا العمل.

٢١ - وكما أشير الى ذلك، أعلاه، فإنه رغم التطوير السريع لنظم المعلومات المتصلة بالأراضي في الاقتصادات التي تتوفر لها إمكانية الحصول على موارد مالية وتكنولوجية كافية، فإن نظم المعلومات في العديد من البلدان النامية يقيدها بشكل حاد عدم توفر البيانات والمعلومات عن الموارد الطبيعية الأساسية، وعدم تطور الهياكل الأساسية السوقية، وعدم وجود قدرة مؤسسية. وعلاوة على ذلك، سجل خلال السنوات الأخيرة تحول عن رسم خرائط الموارد الأساسية من جانب البلدان ذاتها ومن جانب المانحين. وهناك حاجة الآن لهذه المعلومات لكي يقوم مستخدمو الأراضي وكذلك الحكومات باتخاذ القرارات، ولكن هذه المعلومات لا تتوفر في كثير من الحالات. ويشكل ذلك، بالإضافة الى توفير المعدات والتدريب في مجال جمع المعلومات، بما في ذلك، رسم الخرائط وتطوير النظم، مجالا يمكن للمانحين أن يقدموا فيه مساهمات إيجابية جدا.

٢٢ - علاوة على ذلك، تحتاج جميع البلدان الى معلومات أكثر استكمالا والى تحديد عدة مفاهيم هامة لكي ترصد الحالة الصحية للنظم الطبيعية رصدا دقيقا، أو لكي تصمم وتطبق نظما لاستخدام الأراضي وإدارتها تكون مستدامة وملائمة في ظل مختلف الظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة القائمة في العالم. وثمة مجالان لم يتوصل فيهما بعد الى اتفاق دولي وهما:

(أ) المناطق الإيكولوجية العالمية والعناصر المكونة لها، كأساس لرصد التغير البيئي ووضع مبادئ توجيهية وسياسات واسعة النطاق لإدارة؛

(ب) مؤشرات عن حالة البيئة ليست نفس مؤشرات الاستدامة، ولكنها تشير الى الحالة الراهنة (أو "صحة") وحدة بيئية ما من حيث تدهورها أو انتاجيتها.

خامسا - الأولويات الناشئة

٢٣ - يخلق تزايد عدد السكان والاستخدام غير المستدام للموارد مشاكل اجتماعية وبيئية تعد من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع الآن. وفي حين يبدو أن معدلات النمو السكاني في العالم قد اتسمت في السنوات الأخيرة، بالاستقرار، فإن هذه الضغوط لا تزال تتزايد، وبخاصة في أجزاء كثيرة من أفريقيا وآسيا، وهما منطقتان من المرجح أن تصبح فيهما احتياجات إنتاج الأغذية على أكبر درجة من الأهمية على مدى نصف القرن القادم. وهي تحتج بالحاجة الى تصميم وتطبيق نظم أكثر فعالية لإدارة الموارد بوصفها أكبر الأولويات الناشئة التي يواجهها العالم.

٢٤ - وحيث أن مرحلة تحديد المفاهيم الأولية للمبادرة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوشكت على الانتهاء، هناك الآن حاجة متزايدة الى التمويل لدعم عملية ترويج النهج المتكامل المقترح ومناقشته من خلال عقد المؤتمرات وحلقات العمل، ودعم إنشاء برنامج تنفيذ ميداني سريع التوسع. وفي حين أن من المسلم به أن للمانحين قيودهم المالية الخاصة، من المؤمل أن يعترفوا بالإمكانات التي يتيحها نهج متكامل مقارنة بنهج متجزئ، وأن يدخلوا في حوار يتعلق بالمنهجية الجاري تطويرها لكي يتعرفوا على إمكاناتها.

٢٥ - وللفصل ١٠ صلة خاصة بجميع فصول الباب الثاني من جدول أعمال القرن ٢١ البالغ عددها ١٤ فصلا. ويذكر أكثر من نصف مجموع فصول جدول أعمال القرن ٢١ أو يؤكد الحاجة الى تخطيط استخدام الأراضي بشكل أو بآخر. ولفصول أخرى، منها مثلا الفصول ٢٨ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠، صلة خاصة بالفصل ١٠. وبالنسبة للفصل ٤٠، توجد مجالات تداخل كثيرة وحاجة خاصة الى نهج متكامل، غير معتمد في الوقت الراهن.

٢٦ - ويؤدي التحضر السريع والمستمر في البلدان النامية الى حدوث تغيرات كبيرة في استخدام الأراضي في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمدن وحتى في المناطق الريفية، ويتجلى عجز وظائف التخطيط وعملية توفير الخدمات عن مواكبة النمو السكاني في المناطق الحضرية والتغلب عليه في نمو المستقطنات والأحياء الفقيرة، وفي مشاكل التلوث وتوفير المياه وتصريف النفايات وفي العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاجة متزايدة الى إدماج احتياجات المناطق الحضرية في احتياجات المناطق الريفية المحيطة بها أو المناطق التي كانت تشكل يوما ما مناطق ريفية محيطة بها، والى تقييم التغييرات التي

جدت بالمناطق المحيطة بالمدن نتيجة للتحضر السريع؛ والى إعداد استراتيجيات لتلبية الطلبات المركزة من الغذاء والطاقة ومختلف السلع المادية؛ والى كفالة سير عملية التنمية الحضرية بشكل سليم بيئيا، والى إشراك جميع الأطراف المعنية في مشاريع التنمية الحضرية.

٢٧ - كما أصبحت الحاجة الى إعداد الخطط لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية واستكمالها بصورة مستمرة تشكل إحدى الأولويات الناشئة. وكثيرا ما تكون تلك الحالات نتيجة تأثير التكدسات البشرية المحلية حيث تؤدي أنشطة من قبيل إزالة الغابات الى انهيالات أرضية أو فياضانات. وقد تتصل أسباب أخرى بالآثار الأطول أمدا على النظم العالمية والبيئية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار، المرفق الثاني.

- - - - -